

Distr.: General
18 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والستون

١١-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين". نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة

جلسة تحاور للخبراء بشأن تسخير أوجه التآزر وكفالة التمويل

موجز أعدته الرئيسة

١ - في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، عقدت لجنة وضع المرأة جلسة تحاور للخبراء في موضوع "تسخير أوجه التآزر وكفالة التمويل". وتبادل المشاركون الآراء والخبرات والرؤى بشأن هذا الموضوع، مع التركيز على عرض الاستراتيجيات والنتائج، وتعزيز الحوار، والالتزامات المتعهد بها لاتخاذ مزيد من الإجراءات. وترأست المناقشة نائبة رئيسة اللجنة، رينا تاسوجا (إستونيا).

٢ - وشارك في جلسة التحوار للخبراء كل من ماريتزا روزابال، وزيرة التعليم والأسرة والإدماج الاجتماعي في كابو فيردي؛ وغيتا سين، مديرة مركز رمالينغاسوامي المعني بالإنصاف والمحددات الاجتماعية للصحة في مؤسسة الصحة العامة في الهند؛ وتارا كوكسون، المؤسسة المشاركة لمؤسسة لايدسميث ومديرتها؛ وناتو كورشيتاشفيلي، المتخصصة في الشؤون الجنسانية في برنامج الممارسة العالمية في مجالي النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للبنك الدولي؛ وفرناندو فيليغرا، الباحث الأقدم في مركز المعلومات والبحوث في أوروغواي. واضطلعت كريستينا بيهنت، رئيسة وحدة السياسات الاجتماعية في إدارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل الدولية، بدور المحاور الرئيسي. وانخرط ممثلو أربع دول أعضاء وثمانية منظمات من المجتمع المدني في المناقشة مع المشاركين في جلسة التحوار.



السياق

٣ - إن التسليم بسبل الترابط القائم بين الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة أمر لا غنى عنه في العمل من أجل تمكين النساء والفتيات، ولا سيما من أجل دعم النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكال عدم المساواة المتعددة والمتداخلة. ويجب أن تكون السياسات المتبعة في هذه المجالات جيدة التصميم ومتكاملة وأن تحظى بدعم سياسات الاقتصاد الكلي التي تعزز تهيئة فرص العمل وأسباب كسب الرزق المستدامة. وتعاني المرأة أكثر من الحرمان من أشكال الحماية والخدمات هذه، كما تدل على ذلك الفجوة العالمية بين الجنسين البالغة ١٠,٦ في المائة فيما يتعلق بمعاشات الشيخوخة، ومعدلات النساء العاملات في القطاعات غير النظامية وغير المضمونة الأكثر ارتفاعاً.

٤ - والأطر المعيارية العالمية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لها أهمية حاسمة في تسخير أوجه التآزر، وكفالة تمويل الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة دعماً للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وتسلم أهداف التنمية المستدامة ١ و ٥ و ١٠، بما فيها الغايتان ١-٣ و ٥-٤، على الخصوص بأهمية اتسام نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة بالقوة ومراعاتها للمنظور الجنساني.

٥ - ويتطلب سد الفجوات بين الجنسين في كل هذه المجالات الثلاثة تصحيح المغالطة المتمثلة في أن الحيز المالي محدود لا يتيح الاضطلاع بالاستثمارات اللازمة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ففي العديد من البلدان، هناك إمكانات لتوسيع الحيز المالي وتحسين تدرج الهياكل الضريبية. وهذه الإجراءات تتطلب توفر الإرادة السياسية، غير أنها يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في حافظة الموارد المتاحة للاستثمار في السياسات والخدمات المراعية للمنظور الجنساني. ويتعين دعم الإجراءات التي تتخذها الحكومات من خلال بيئة عالمية تمكينية، بما في ذلك من خلال التعاون الضريبي الدولي من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب من دفع الضرائب.

تسخير أوجه التآزر وكفالة تمويل الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة المراعية للمنظور الجنساني

٦ - تضطلع النساء والفتيات بشكل غير متناسب، على الصعيد العالمي، بدور تقدم الرعاية والعمل المنزلي دون أجر. وعلى الرغم من أهمية هذا العمل لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، كثيراً ما يقابل بالنكران وتبخس قيمته. ويمكن أن يسهم تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية مراعية للمنظور الجنساني في تقاسم مسؤوليات الرعاية على نحو أكثر مساواة. ويمكن أن تكون للاستثمار في نظم رعاية الطفل الشاملة آثار إيجابية مضاعفة على الأسر، بما في ذلك فتح السبل أمام الأبوين للبحث عن عمل وتهيئة عدد كبير من فرص العمل.

٧ - وأوجه عدم المساواة بين الجنسين في العمل مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بالفوارق القائمة بين الجنسين على مستوى مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تحد مما يتاح للمرأة من الوقت ومن فرص التعليم والمشاركة في القوة العاملة. وعلى الرغم من وجود تباينات إقليمية، فقد شهدت معدلات مشاركة النساء في القوة العاملة ركوداً على الصعيد العالمي، حيث ظلت أقل من مثيلتها لدى الرجال بشكل عام. ويعتبر توفير رعاية الطفل المدعومة وبجودة عالية واتباع سياسات تتعلق بإجازات الأمومة والأبوة من العوامل الهامة التي تتيح للمرأة القدرة على الالتحاق بالقوة العاملة والبقاء فيها.

٨ - وتوفر التحويلات النقدية دخلاً أساسياً للأفراد والأسر. ويمكن أن يسفر فرض شروط معينة على تلك التحويلات عن إثارة الطلب على خدمات مثل التعليم والصحة. بيد أنه نتيجة للتصلب الذي تتسم به بعض الشروط ولعدم الاستثمار على النحو الكافي في الخدمات العامة، فإن الطلب الناشئ لا يضاهاه بتوفير خدمات متاحة وعالية الجودة. ويتعين أن تصمم نظم الحماية الاجتماعية على أساس الواقع الذي تعيشه النساء والفتيات، ويجب إجراء تقييم دقيق للآثار المترتبة على حياة النساء من جراء ربط تلك الشروط بالتحويلات النقدية.

٩ - ويجب أن تراعى في الاستثمار في الخدمات العامة حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات، مثل التغطية الصحية الشاملة، بسبل منها التصدي للحوادث المتعلقة بالعرض والطلب التي تحد من إمكانية الوصول إلى الخدمات. ومن الأساسي الاعتراف بأوجه التآزر بين تمويل خدمات الصحة وبناءها التحتية وتوفيرها على صعيد المساعي الرامية إلى تعزيز نظم الصحة والتغطية الصحية الشاملة، والتجاوب معها.

١٠ - ويؤثر الافتقار إلى البنى التحتية والخدمات المراعية للمنظور الجنساني في مجال النقل على قدرة النساء والفتيات على التنقل. وتؤثر الحواجز القائمة أمام توفير نقل سهل الاستخدام وميسور التكلفة بشكل غير متناسب على المرأة، وتضيف أعباء إلى أعباء ضيق الوقت التي تعاني منها. وتتفرد النساء والفتيات أيضاً بمواجهة مخاطر تهدد سلامتهن وأمنهن الشخصي خلال النقل، مما يمكن أن يؤدي بالفتيات إلى التغيب عن المدرسة وبالنساء إلى عدم البحث عن عمل في مكان بعيد عن بيتهن أو إلى عزهن عن الوصول إلى الخدمات. والاستثمار في النقل ليس غاية في حد ذاتها، بل هو وسيلة تتيح الاستفادة من الخدمات العامة وتوليد الدخل، بمعنى أوسع.

١١ - ومن شأن تطبيق تحليل متعدد الجوانب على نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة أن يكفل تصميم السياسات بما يراعي احتياجات النساء والفتيات ممن يعانون من التهميش بسبب الفقر، والأصل الإثني، والعرق، والطائفة، والسن، والميل الجنسي، والهوية الجنسية، والإعاقة، والانتماء إلى الشعوب الأصلية، والوضع من حيث الهجرة أو اللجوء، والموقع.

الطريق إلى الأمام

١٢ - لقد التزمت الدول الأعضاء في خطة عام ٢٠٣٠ بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وبأن لا يترك أي أحد خلف الركب. وينبغي أن تبرهن الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠ على أن حقوق واحتياجات النساء والفتيات تولى الأولوية في نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة.

١٣ - وجمع البيانات المتعلقة بالحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية من شأنه أن يوفر معلومات عن التجارب التي تعيشها النساء والفتيات. ويمكن أن تسهم الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت في تحسين فهم عمل المرأة غير المدفوع الأجر وزيادة إبرازه للاسترشاد بذلك في اتخاذ قرارات السياسة العامة. ويجب أن تتناول الدراسات الاستقصائية للتنقل المسائل المتعلقة بالتكلفة الميسورة وسهولة الاستخدام والسلامة، وأن تستكمل ببحوث نوعية من أجل كفاءة أداء نظم النقل دوراً يحسن استفادة النساء والفتيات من الخدمات العامة ويمكنهن من الاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية.

١٤ - ويمكن للحكومات، باتخاذ خيارات إرادية، توجيه الاستثمار المباشر نحو السياسة العامة التي تدعم المساواة بين الجنسين، وتزيد من مشاركة المرأة في القوة العاملة، وتحد من مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر. ويتطلب هذا التحول توفر الإرادة السياسية لزيادة التدرج في النظم الضريبية، والحد من النفقات التي لا أثر لها على الكفاءة أو النوعية، وزيادة الاستثمارات في الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة.

١٥ - وتوجيه الموارد صوب الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة المراعية للمنظور الجنساني هو استثمار طويل الأجل في رأس المال البشري والاجتماعي سيسهم في نهاية المطاف في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع. وينبغي للحكومات أن تنفذ خططاً وميزانيات مراعية للمنظور الجنساني من أجل الانتقال إلى عملية لوضع الميزانية تتسم بالشفافية وتقوم على مشاركة أكبر وتوفر الإيرادات من جميع المصادر المتاحة وتعيد ترتيب أولويات الإنفاق العام على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.